شركة "ميتا" تزيل إعلانات حبوب الإجهاض على منصاتها بعد تجريمه

قامت شركة ميتا ، المالكة لموقع فيسبوك، وإنستغرام ،بإزالة إعلانات لحبوب تساعد النساء على الإجهاض، وذلك تماشيا مع قرار المحكمة الأمريكية العليا تجريم هذا الفعل.

وبحسب وكالة "أسوشيتد برس"، فقد أزالت المنصات منشورات تعرض حبوب الإجهاض، مع خدمة التوصيل لمن لا يستطيع الوصول إليها.

ودعت ديمقراطيات بارزات الرئيس الأمريكي جو بايدن والكونغرس، الأحد الماضي، لحماية حقوق الإجهاض على مستوى البلاد، بعد أن أبطلت المحكمة العليا حكما صدر عام 1973 لتقنين الإجهاض في أنحاء البلاد، في قرار زاد من حدة التوتر السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات.

وحثت ديمقراطيتان تقدميتان، هما السناتور إليزابيث وارن والنائبة ألكساندريا أوكاسيو-كورتيز، بايدن على إقرار إجراءات تسهل وجود ملاذات آمنة في البلاد للراغبات في الإجهاض فرارا من ولايات تمنع أو تقيد الإجراء. وكانت المحكمة العليا قد أبطلت يوم الجمعة حكم قضية (رو ضد ويد) والذي أسس لحق

الإجهاض كحق دستوري للنساء.

وقالت أوكاسيو-كورتيز على قناة (إن.بي.سي) "إجبار النساء على إكمال الحمل ضد رغبتهن سيقتلهن".

وحثت ستايسي أبرامز، المرشحة الديمقراطية لمنصب حاكم ولاية جورجيا الديمقراطيين في الكونجرس، على تحويل حكم قضية (رو ضد ويد) إلى لقانون.
وأضافت في تصريحات على شبكة (سي.إن.إن): "نعلم أن حقوق الاختيار لا يجب أن تنقسم بين الولايات والممارسة الشريرة التي تسمح باختطاف الحقوق الدستورية والسماح لكل ولاية باتخاذ قرارات بشأن طبيعة المواطنة أمر خاطئ".

كما حث ديمقراطيون بايدن أيضا على الدفاع عن حق النساء في إمكانية الحصول على أقراص تتسبب في إجهاض طبي في مواجهة مساع من ولايات لحظر إتاحتها في معركة قانونية كبرى جديدة قالت إدارة بايدن إنها ستخوضها.

وقالت حاكة ولاية ساوث داكوتا المنتمية للحزب الجمهوري كريستي نويم إن ولايتها ستتمسك بحظر إرسال أقراص الإجهاض عبر البريد، وقالت لقناة تلفزيون (سي.بي.إس): "ما قالته المحكمة العليا هو أن الدستور لا يمنح النساء الحق في الإجهاض. هذا يعني أن كل ولاية ستتخذ القرار بشأن كيفية التعامل مع تلك المواقف... هذا ما أريده بشأن هذه البلاد، هو أن لدينا دورا محدودا للحكومة الاتحادية".

و وفقاً لاستطلاع أجرته رويترز/إبسوس، يرى 71 بالمئة تقريبا من الأمريكيين، بما يشمل أغلبية من الديمقراطيين والجمهوريين، أن قرار إنهاء الحمل يجب أن يترك للمرأة وطبيبها بدلا من تقنينه من الحكومة.